International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
IJFAES
Vol. (5), No. (2) February 2026 الإصدار (5)، العدد (2)

أثر التضخم على تقييم الأصول الثابتة في ظل الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية: دراسة تطبيقية على شركة الخاتم للاتصالات

اتحاد شاكر محمود فوزي
مدرس دكتور، قسم المحاسبة والعلوم المصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الفارابي، العراق
etihadshakirmahmood@gmail.com

الملخص

في ظل بيئة اقتصادية تشهد معدلات تضخم مرتفعة، يتأثر تقييم الأصول الثابتة بشكل مباشر عند الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية، حيث قد تقل القيمة الدفترية للأصول عن قيمتها الاقتصادية الفعلية، ما ينعكس على الإهلاك السنوي وصافي الربح المحاسبي. ويبرز هذا البحث أهمية تحليل الفجوة بين القيمة التاريخية والقيمة المعدلة للأصول الثابتة لضمان تقديم معلومات مالية دقيقة تدعم اتخاذ القرارات المحاسبية والإدارية، خصوصًا في قطاع الاتصالات الذي يعتمد على أصول كبيرة ومتطورة. في الجانب العملي، تم تقدير الأصول الثابتة لشركة الخاتم للاتصالات استنادًا إلى إجمالي الموجودات ونسب قطاع الاتصالات، ثم حساب الإهلاك السنوي وفق المعيار الدولي IAS 16، تلاه تعديل القيمة التاريخية للأصول حسب معدل التضخم العراقي وإعادة احتساب الإهلاك بعد التعديل، مع دراسة أثر ذلك على صافي الربح المحاسبي وعرض النتائج في جداول ومخططات تفسيرية. وأظهرت النتائج أن التضخم يؤدي إلى زيادة القيمة المعدلة للأصول الثابتة وارتفاع مصروف الإهلاك السنوي، مما يخفّض صافي الربح المحاسبي، مؤكدًا وجود علاقة مباشرة بين معدل التضخم والقيمة الاقتصادية للأصول، الأمر الذي يبرز الحاجة لاعتماد معايير محاسبية دولية وتعديل الأصول دورياً لضمان دقة المعلومات المالية وصحة القرارات الاستثمارية والإدارية.

الكلمات المفتاحية: التضخم، الأصول الثابتة، التكلفة التاريخية، الإهلاك السنوي، صافي الربح المحاسبي.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)

المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية

IJFAES

Vol. (5), No. (2) February 2026 الإصدار (5)، العدد (2)

The Impact of Inflation on the Valuation of Fixed Assets under the Historical Cost Principle: An Applied Study on Al-Khatem Telecommunications Company

Etihad Shakir Mahmood Fawzi

Lecturer, PhD, Department of Accounting and Banking Sciences, College of Management and Economics, Al-Farabi University, Iraq

etihadshakirmahmood@gmail.com

Abstract

In an economic environment characterized by high inflation rates, the valuation of fixed assets is directly affected when relying on the historical cost principle. The book value of assets may fall below their actual economic value, impacting annual depreciation and net accounting profit. This research highlights the importance of analyzing the gap between the historical value and the adjusted value of fixed assets to ensure accurate financial information that supports sound accounting and management decisions, particularly in the telecommunications sector, which relies on large and sophisticated assets. In practice, the fixed assets of Al-Khatim Telecommunications Company were estimated based on total assets and telecommunications sector ratios. Annual depreciation was then calculated according to International Standard on Average (ISA) 16. Following this, the historical value of the assets was adjusted for the Iraqi inflation rate, and the adjusted depreciation was recalculated. The impact of this adjustment on net accounting profit was then analyzed, and the results were presented in explanatory tables and charts. The results showed that inflation leads to an increase in the adjusted value of fixed assets and a rise in annual depreciation expense, thus reducing net accounting profit. This confirms a direct relationship between the inflation rate and the economic value of assets, highlighting the need to adopt international accounting standards and periodically adjust asset values to ensure the accuracy of financial information and the soundness of investment and management decisions.

Keywords: Inflation, Fixed Assets, Historical Cost, Annual Depreciation, Net Accounting Profit.

1. المقدمة

يشهد الاقتصاد المعاصر تقلبات مستمرة في المستوى العام للأسعار، الأمر الذي أفرز ظاهرة التضخم بوصفها إحدى أبرز التحديات التي تواجه الوحدات الاقتصادية، ولاسيما في الدول النامية. ويؤثر التضخم بشكل مباشر في القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية، وبخاصة الأصول الثابتة التي تُعد من أهم مكونات موجودات الوحدات الخدمية لما تمثله من استثمارات طويلة الأجل.

وفي ظل اعتماد النظام المحاسبي التقليدي على مبدأ التكلفة التاريخية، تبرز إشكالية جوهرية تتمثل في عدم قدرة هذا المبدأ على عكس القيمة الحقيقية للأصول الثابتة عند إعداد القوائم المالية خلال فترات التضخم، مما يؤدي إلى تشويه المعلومات المحاسبية والتأثير في عدالة عرضها، ومن ثمّ في القرارات الإدارية والمالية المتخذة على أساسها.

ومن هذا المنطلق، تأتي هذه الدراسة لتحليل أثر التضخم على تقييم الأصول الثابتة في ظل الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية، من خلال دراسة تطبيقية على إحدى الوحدات الخدمية العراقية، بهدف بيان حجم الانحراف الناتج عن تجاهل أثر التضخم في التقييم المحاسبي.

ومن هنا تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تسلط الضوء على أحد الجوانب المحاسبية الحيوية التي تمس سلامة وعدالة عرض القوائم المالية، والمتمثل بأثر التضخم على تقييم الأصول الثابتة في ظل الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية، لما لذلك من انعكاسات مباشرة على دقة القياس المحاسبي وصحة نتائج الأعمال واتخاذ القرارات المالية والإدارية، ولا سيما في الشركات الخدمية التي تعتمد بشكل كبير على الأصول الثابتة. كما تسهم الدراسة في تقديم إطار علمي يوضح مدى الحاجة إلى معالجة آثار التضخم عند إعداد التقارير المالية بما يعزز موثوقية المعلومات المحاسبية ويحد من التشوهات الناتجة عن الاعتماد على القيم التاريخية في بيئات تضخمية. وبناءً على ما تقدم، سيتم تقسيم هذا البحث إلى المباحث الآتية:

- المبحث الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة وإسهامات البحث الحالي.
- المبحث الثاني: الإطار النظري لأثر التضخم على تقييم الأصول الثابتة في ظل مبدأ التكلفة التاريخية.
- المبحث الثالث: قياس وتحليل أثر التضخم على تقييم الأصول الثابتة وانعكاسه على الإهلاك وصافي الربح /دراسة تطبيقية على شركة الخاتم للاتصالات.
- المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات.
- المبحث الخامس: المصادر العربية والأجنبية.

المبحث الأول: (منهجية البحث ودراسات سابقة وإسهامه البحث الحالي)

1-1 مشكلة البحث

تواجه عملية تقييم الأصول الثابتة إشكالات محاسبية في ظل التضخم عند الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية، نتيجة تراجع القوة الشرائية للنقود وعدم تعبير القيم الدفترية عن القيمة الاقتصادية الحقيقية للأصول. كما يؤثر التضخم في احتساب الإهلاك المحاسبي، مما قد يؤدي إلى تشويه نتائج الأعمال والمركز المالي، وبالتالي تضليل مستخدمي القوائم المالية. وفي ضوء ذلك، تبرز الحاجة إلى بحث مدى ملاءمة المعالجات المحاسبية التقليدية وإمكانية اعتماد بدائل تسهم في تحسين جودة القياس وعدالة العرض المحاسبي.

وعليه تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الآتي: إلى أي مدى يؤثر التضخم في تقييم الأصول الثابتة عند الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية، وما انعكاس ذلك على عدالة عرض القوائم المالية؟

2-1 أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من جانبيه العلمي والتطبيقي، إذ يسهم من الناحية العلمية في تسليط الضوء على إحدى الإشكالات المحاسبية المعاصرة المرتبطة بآثار التضخم، من خلال إثراء الأدبيات المحاسبية المتعلقة بتقييم الأصول الثابتة، وتقديم تحليل نقدي لمدى ملاءمة مبدأ التكلفة التاريخية في البيئات التي تشهد تغيرات مستمرة في الأسعار. أما من الناحية التطبيقية، فتتجلى أهمية البحث في توضيح الأثر الفعلي للتضخم على القيم المحاسبية للأصول الثابتة في الوحدات الخدمية، بما يساعد الإدارات المالية على إدراك التشوهات الناتجة عن الاعتماد على التكلفة التاريخية، ويدعم متخذي القرار في تحسين سياسات التقييم المحاسبي بما يعزز جودة المعلومات المالية.

3-1 أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي:

1. بيان مفهوم التضخم وآثاره المحاسبية.
2. توضيح مفهوم الأصول الثابتة وأسس تقييمها المحاسبي.
3. تحليل أثر التضخم على تقييم الأصول الثابتة في ظل مبدأ التكلفة التاريخية.
4. قياس الفروقات بين القيم الدفترية والقيم المعدلة بالتضخم.
5. تقديم استنتاجات وتوصيات تسهم في تحسين عدالة عرض القوائم المالية.

4-1 فرضيات البحث

يستند البحث إلى الفرضيتين الرئيسيتين الآتيتين:

- **الفرضية الأولى:** للتضخم دور مؤثر في تقييم الأصول الثابتة عند الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية، من خلال إحداث فروقات جوهرية بين القيمة الدفترية والقيمة المعدلة للأصول.
- **الفرضية الثانية:** توجد علاقة بين معدل التضخم واحتساب الإهلاك المحاسبي للأصول الثابتة، بما ينعكس على عدالة عرض القوائم المالية ونتائج الأعمال.

5-1 الدراسات السابقة

شهدت السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بدراسة أثر التضخم على تقييم الأصول الثابتة والتأثيرات المترتبة على الإهلاك وصافي الربح المحاسبي، لما لذلك من أهمية في ضمان دقة وعدالة عرض القوائم المالية. ويبرز هذا الاهتمام الحاجة لاستعراض الدراسات السابقة لتحديد الفجوات البحثية وإبراز مساهمة البحث الحالي، فقد تناولت دراسة (عبد الله والزبيدي: 2016) أثر التضخم على القياس المحاسبي للأصول الثابتة في الشركات الخدمية، وهدفت إلى بيان مدى ملاءمة مبدأ التكلفة التاريخية في ظل التغيرات المستمرة في المستوى العام للأسعار، إذ توصلت الدراسة إلى أن الاعتماد على القيم التاريخية يؤدي إلى انخفاض القيمة الدفترية للأصول مقارنة بقيمتها الاقتصادية الحقيقية، الأمر الذي ينعكس سلبًا على دقة القوائم المالية ويضعف قدرتها على تلبية احتياجات مستخدميها في اتخاذ القرارات، كما ناقشت دراسة (حسن: 2017) أثر التضخم على احتساب الإهلاك المحاسبي للأصول الثابتة، حيث بينت أن احتساب الإهلاك على أساس التكلفة التاريخية في بيئة تضخمية لا يعكس الاستهلاك الفعلي للأصول، مما يؤدي إلى إظهار أرباح محاسبية غير حقيقية، وأكدت الدراسة ضرورة الأخذ بأساليب محاسبية تعالج أثر التضخم لضمان عدالة القياس المحاسبي، وفي السياق ذاته، ركزت دراسة (Al-Mutairi: 2018) على تقييم الأصول الثابتة في الشركات الخدمية في الدول النامية، وخلصت إلى أن التضخم يمثل أحد أهم العوامل المؤثرة في تشويه القياس المحاسبي عند الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية، مشيرة إلى أن القوائم المالية تفقد خاصية الملاءمة إذا لم تُعدّل القيم التاريخية بما يتناسب مع التغيرات في القوة الشرائية للنقود.

أما دراسة (الشمري والعبيدي: 2019) فقد تناولت أثر التضخم على عدالة عرض القوائم المالية، وتوصلت إلى وجود فروقات جوهرية بين القيم الدفترية والقيم المعدلة للأصول الثابتة، وأوضحت أن هذه الفروقات تؤثر سلبًا في مصداقية القوائم المالية وتحد من موثوقيتها لدى مستخدميها، لا سيما في الشركات ذات الاستثمارات الرأسمالية طويلة الأجل.

من جانب آخر، تناولت دراسة (Kieso, Weygandt & Warfield: 2020) الإطار النظري لمحاسبة التضخم في ظل المعايير الدولية، حيث أكدت أن مبدأ التكلفة التاريخية يفقد جزءًا من ملاءمته في فترات التضخم المرتفع، وأن عدم تعديل الأصول الثابتة يؤدي إلى قياس غير دقيق لمصاريف الإهلاك وصافي الربح، مما يستدعي اعتماد معالجات محاسبية مكملة لتعزيز جودة التقارير المالية, وفي دراسة محلية، بحث (الطائي :2021) أثر التضخم على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات العراقية، وبيّنت نتائج الدراسة أن تجاهل أثر التضخم عند تقييم الأصول الثابتة يؤدي إلى تشويه نتائج الأعمال وعدم التعبير عن المركز المالي الحقيقي للوحدة الاقتصادية، وأوصت الدراسة بضرورة الإفصاح عن القيم المعدلة للأصول ضمن الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية.

كما هدفت دراسة (Al-Hroot & Musa: 2022) إلى تحليل أثر التضخم على تقييم الأصول الثابتة والإهلاك المحاسبي، حيث توصلت إلى أن الاعتماد على التكلفة التاريخية فقط يقلل من قدرة القوائم المالية على عكس الواقع الاقتصادي للشركات، خاصة في القطاعات الخدمية التي تعتمد على أصول ثابتة ذات قيم مرتفعة، وأخيرًا، تناولت دراسة (العزاوي :2023) أثر التضخم على القياس المحاسبي للأصول طويلة الأجل، وأكدت أن معالجة آثار التضخم تُعد ضرورة محاسبية في البيئات الاقتصادية غير المستقرة، لما لها من دور في تحسين عدالة عرض القوائم المالية وتعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية المستخدمة في اتخاذ القرارات المالية والإدارية.

وبذلك يمكن القول إن الأدبيات الحديثة تشير إلى أن تقييم الأصول الثابتة بشكل دقيق في ظل التضخم لا يعتمد على تسجيلها بالقيمة التاريخية فقط، بل يتطلب مراعاة تأثير التغيرات السعرية على الإهلاك وصافي الربح، مع تبني سياسات محاسبية مرنة وتقنيات قياس معدّلة لضمان دقة المعلومات المالية وموثوقية القوائم المالية.

1-6 إسهامه البحث الحالي

مع التغيرات المستمرة في المستوى العام للأسعار وارتفاع معدلات التضخم، أصبح من الضروري دراسة أثر هذه المتغيرات على تقييم الأصول الثابتة عند الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية. ويتطلب ذلك تقييمًا دقيقًا لكيفية انعكاس التضخم على القيم الدفترية للأصول، واحتساب الإهلاك السنوي وصافي الربح المحاسبي، مع الاستناد إلى الأدبيات المحاسبية والتطبيقات العملية السابقة. فالأدبيات المحاسبية توفر الإرشادات والأسس النظرية لتعديل الأصول وتحقيق عدالة عرض القوائم المالية، بينما الدراسات التطبيقية تسلط الضوء على التأثيرات الواقعية للتغيرات السعرية على القياس المحاسبي. ومن خلال تحليل هذه المصادر، يمكن للباحثين والممارسين تحديد طرق معالجة آثار التضخم بما يضمن موثوقية المعلومات المالية وصحة القرارات الإدارية والاستثمارية.

وفي الختام، يتضح أن التعامل مع أثر التضخم على الأصول الثابتة يمثل تحديًا محاسبيًا متعدد الأبعاد، يتطلب دمج المعرفة النظرية بالقيم العملية للأصول لضمان دقة الإهلاك وصحة القوائم المالية وتحقيق العدالة في عرض النتائج المالية.

(المبحث الثاني): مدخل النظري لأثر التضخم على تقييم الأصول الثابتة في ظل مبدأ التكلفة التاريخية

1-2 مفهوم التضخم:

يُعد التضخم من الظواهر الاقتصادية المعقدة التي تؤثر في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي والمحاسبي، ويعرف بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود. ولا يقتصر أثر التضخم على الجوانب الاقتصادية الكلية فحسب، بل يمتد ليشمل القياس المحاسبي، ولاسيما عند إعداد القوائم المالية التي تعتمد على وحدة نقدية تفترض الثبات النسبي في قيمتها. ومن المنظور المحاسبي، يمثل التضخم تحديًا جوهريًا لفرضية ثبات وحدة القياس، إذ إن استخدام القيم التاريخية في ظل تغير القوة الشرائية للنقود يؤدي إلى تسجيل عناصر القوائم المالية بقيم لا تعكس واقعها الاقتصادي الحالي، الأمر الذي يضعف من ملاءمة المعلومات المحاسبية وموثوقيتها (الحربي: 2025).

1-1-2 أنواع التضخم:

يمكن تصنيف التضخم إلى عدة أنواع وفقًا لمعايير مختلفة، من أبرزها (Al-Mutairi, A:2018):

1. **التضخم الزاحف:** يتمثل في الارتفاع البطيء والمستمر للأسعار، وغالبًا ما يكون تأثيره محدودًا نسبيًا، إلا أنه يتراكم بمرور الزمن ويؤثر في القيم المحاسبية طويلة الأجل.
2. **التضخم المتسارع:** يتميز بارتفاع الأسعار بمعدلات متزايدة، ويؤدي إلى آثار أكثر وضوحًا على القوائم المالية، خاصة فيما يتعلق بتقييم الأصول الثابتة والإهلاك.
3. **التضخم الجامح:** يحدث عندما ترتفع الأسعار بشكل كبير خلال فترة قصيرة، مما يفقد النقود وظيفتها كمقياس للقيمة، ويجعل الاعتماد على التكلفة التاريخية غير ذي جدوى محاسبية.
4. **التضخم المستورد:** ينشأ نتيجة ارتفاع أسعار السلع المستوردة، وهو من الأنواع الشائعة في الاقتصادات التي تعتمد على الاستيراد في تجهيز الأصول الثابتة، كالمعدات التقنية والآلات.

2-1-2 أسباب التضخم:

تتعدد أسباب التضخم، وكما أوجزها الباحثون بالآتي (الحربي :2025)، (الشمري والعبيدي :2019):

1. **زيادة الكتلة النقدية:** يؤدي التوسع النقدي غير المتناسب مع النمو الحقيقي في الإنتاج إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.
2. **ارتفاع تكاليف الإنتاج:** ولاسيما فيما يتعلق بارتفاع أسعار المواد الأولية والطاقة والأجور، مما ينعكس على أسعار السلع والخدمات.
3. **الاختلال بين العرض والطلب:** عندما يفوق الطلب الكلي العرض المتاح، ترتفع الأسعار بشكل تدريجي أو متسارع.
4. **العوامل الخارجية:** مثل تقلبات أسعار الصرف وارتفاع أسعار السلع المستوردة، وهو ما يؤثر بشكل مباشر في تكلفة اقتناء الأصول الثابتة.

3-1-2 الآثار الاقتصادية للتضخم:

يترك التضخم مجموعة من الآثار الاقتصادية، من أهمها وكما وأجزها الباحثون بالآتي (الشمري والعبيدي: 2019):

- انخفاض القوة الشرائية للنقود.
- تشويه توزيع الدخل والثروة.
- إضعاف القدرة على التخطيط طويل الأجل.
- التأثير في القرارات الاستثمارية والتمويلية.

وتزداد خطورة هذه الآثار عندما لا تُواكبها سياسات محاسبية قادرة على عكس التغيرات الحاصلة في الأسعار.

4-1-2 الآثار المحاسبية للتضخم:

يؤدي التضخم إلى مجموعة من الآثار المحاسبية التي تنعكس بشكل مباشر على القوائم المالية، ومن أبرزها (العزاوي :2023)، (الطائي :2021)، (Al-Mutairi, A:2018):

1. **تشويه قيمة الأصول الثابتة:** إذ تُسجَّل الأصول بقيم تاريخية لا تمثل قيمتها الحالية، مما يؤدي إلى التقليل من قيمتها الحقيقية.
2. **عدم دقة احتساب الإهلاك:** يؤدي احتساب الإهلاك على أساس التكلفة التاريخية إلى تحميل الفترات

المحاسبية بإهلاكات أقل من الواقع، مما يؤثر في قياس الربح.

3. **تضليل مستخدمي القوائم المالية:** بسبب عرض معلومات لا تعكس الواقع الاقتصادي الحقيقي للمنشأة.
4. **ضعف قابلية المقارنة:** بين القوائم المالية عبر الفترات المختلفة، نتيجة تغير القوة الشرائية للنقود.

2-1-5 علاقة التضخم بتقييم الأصول الثابتة:

تُعد الأصول الثابتة من أكثر عناصر القوائم المالية تأثرًا بالتضخم، نظرًا لطبيعتها طويلة الأجل وارتفاع قيمتها. فكلما طالت مدة الاحتفاظ بالأصل، زادت الفجوة بين قيمته التاريخية وقيمته الحالية، الأمر الذي يجعل الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية في البيئات التضخمية موضع تساؤل، ويفرض الحاجة إلى إعادة النظر في أسس التقييم المحاسبي لضمان عدالة وملاءمة المعلومات المالية. (IFRS Foundation: 2022)

2-2 الأصول الثابتة:

2-2-1 مفهوم الأصول الثابتة:

تعرف الأصول الثابتة بأنها تلك الموارد الاقتصادية الملموسة أو غير الملموسة التي تقتنيها الوحدة الاقتصادية بغرض استخدامها في مزاولة نشاطها الرئيسي، وليس بقصد بيعها في الأجل القصير، وتمتد منفعتها لأكثر من فترة محاسبية واحدة. وتشمل الأصول الثابتة في الوحدات الخدمية المباني، والأجهزة، والمعدات، وشبكات الاتصالات، ووسائل النقل، وغيرها من الموجودات التي تسهم في تقديم الخدمة.

وتُعد الأصول الثابتة عنصرًا جوهريًا في القوائم المالية للوحدات الخدمية، إذ تمثل استثمارات طويلة الأجل وتتطلب قرارات دقيقة فيما يتعلق بتقييمها واحتساب إهلاكها، لما لذلك من أثر مباشر في نتائج الأعمال والمركز المالي. (Kieso, Weygandt & Warfield: 2020)

2-2-2 خصائص الأصول الثابتة:

تتميز الأصول الثابتة بعدد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الموجودات، ومن أبرزها وكما أوجزها الباحثون بالآتي. (Kieso, Weygandt & Warfield: 2020)، (NetSuite:2025):

- **طول الأجل:** إذ تمتد منفعتها الاقتصادية لعدة فترات محاسبية.
- **الطابع الإنتاجي أو الخدمي:** تُستخدم في توليد الإيرادات أو تقديم الخدمات.
- **عدم القابلية للتسييل السريع:** مقارنة بالأصول المتداولة.
- **الخضوع للإهلاك:** نتيجة الاستهلاك التدريجي للمنافع الاقتصادية.

وتؤدي هذه الخصائص إلى زيادة حساسية الأصول الثابتة تجاه التغيرات في المستوى العام للأسعار، ولاسيما في فترات التضخم.

3-2-2 طرق تقييم الأصول الثابتة:

توجد عدة طرق لتقييم الأصول الثابتة محاسبيًا، من أهمها وكما أوجزها الباحثان بالآتي (Hendriksen & Van Breda :1992):

1. **التكلفة التاريخية:** تسجيل الأصل بالقيمة المدفوعة عند اقتنائه.
2. **التكلفة الجارية:** تقييم الأصل على أساس تكلفة استبداله في الوقت الحالي.
3. **القيمة العادلة:** القيمة التي يمكن أن يُتبادل بها الأصل بين أطراف على دراية ورغبة.
4. **إعادة التقييم:** تعديل القيمة الدفترية للأصل بما يتلاءم مع التغيرات السعرية.

ورغم تعدد هذه الطرق، لا يزال مبدأ التكلفة التاريخية هو الأكثر استخدامًا في النظم المحاسبية التقليدية.

3-2 الكلفة التاريخية:

1-3-2 مفهوم مبدأ التكلفة التاريخية:

يقضي مبدأ التكلفة التاريخية بتسجيل الأصول الثابتة في الدفاتر المحاسبية بالقيمة التي دُفعت فعليًا لاقتناء الأصل، بما في ذلك المصاريف اللازمة لجعله جاهزًا للاستخدام. ويُعد هذا المبدأ من أقدم وأهم المبادئ المحاسبية، لما يتمتع به من موضوعية وسهولة في القياس والتحقق. إلا أن هذا المبدأ يفترض ضمنيًا ثبات القوة الشرائية للنقود، وهو افتراض لا يتحقق في البيئات التضخمية، مما يثير تساؤلات حول مدى ملاءمته في عكس القيمة الحقيقية للأصول الثابتة. (Hendriksen & Van Breda: 1992)

2-3-2 مزايا مبدأ التكلفة التاريخية:

يمتاز مبدأ التكلفة التاريخية بعدد من المزايا، من أهمها (Tkachuk: 2019):

- **الموضوعية والموثوقية:** لارتباطه بمستندات فعلية.
- **سهولة التطبيق:** وعدم الحاجة إلى تقديرات معقدة.
- **قابلية التحقق:** من قبل المدققين والجهات الرقابية.
- **الاستقرار المحاسبي:** في تسجيل العمليات المالية.

3-3-2 قصور مبدأ التكلفة التاريخية في ظل التضخم:

على الرغم من مزاياه، يعاني مبدأ التكلفة التاريخية من قصور واضح في البيئات التضخمية، يتمثل في: (IFRS Foundation: 2022)، (حسن: 2017).

1. **التقليل من قيمة الأصول الثابتة:** نتيجة تسجيلها بقيم قديمة لا تعكس أسعارها الحالية.
2. **تشويه الإهلاك المحاسبي:** إذ يُحتسب على أساس قيم تاريخية منخفضة.
3. **المبالغة في الأرباح المحاسبية:** بسبب انخفاض مصروف الإهلاك مقارنة بالواقع.
4. **ضعف عدالة عرض القوائم المالية:** وعدم تمثيلها للوضع المالي الحقيقي.

ويُعد هذا القصور من أهم الدوافع التي تستوجب البحث في أثر التضخم على تقييم الأصول الثابتة، وبيان الحاجة إلى معالجات محاسبية بديلة.

4-2 أثر التضخم على تقييم الأصول الثابتة في ظل الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية:

في ظل التطورات الاقتصادية المستمرة وارتفاع معدلات التضخم، أصبح من الضروري دراسة أثر التضخم على تقييم الأصول الثابتة عند الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية، إذ تُحتسب القيمة الدفترية للأصول على أساس التكلفة التاريخية مطروحًا منها مجمع الإهلاك، غير أن هذه القيم لا تعكس الواقع الاقتصادي الفعلي للأصل، خصوصًا في الأصول طويلة العمر الإنتاجي، حيث تتراكم آثار التضخم عبر السنوات، فتظهر القوائم المالية أصولًا بقيم منخفضة لا تعكس أهميتها التشغيلية أو تكلفة استبدالها الحالية. كما يؤثر التضخم على الإهلاك المحاسبي، إذ يؤدي احتسابه على أساس التكلفة التاريخية إلى تحميل الفترات المحاسبية بمبالغ أقل من الاستهلاك الفعلي، مما يضعف قدرة المنشأة على تكوين مخصصات كافية للاستبدال ويشوه نتائج الأعمال والأرباح المحاسبية، الأمر الذي قد يؤدي إلى قرارات توزيعات غير واقعية وتقييم غير دقيق للأداء المالي، وبالتالي تضليل مستخدمي القوائم المالية. (World Bank: 2023)

كما يقلل الاعتماد على القيم التاريخية من عدالة عرض القوائم المالية وموثوقيتها، ويبرز الحاجة إلى اعتماد معالجات محاسبية تراعي التغيرات في المستوى العام للأسعار، مثل إعادة تقييم الأصول أو تعديل قيمها باستخدام مؤشرات التضخم، أو الإفصاح عن آثار التضخم، بما يسهم في تحسين جودة القياس المحاسبي وتعزيز عدالة عرض القوائم المالية. وبناءً على ذلك، تأتي أهمية الجانب العملي في هذا البحث لتطبيق هذه المفاهيم على الواقع من خلال دراسة أثر التضخم على تقييم الأصول الثابتة في شركة الخاتم للاتصالات، عبر استخدام البيانات المنشورة وإعادة احتساب الإهلاك المعدل وفق التضخم، ودراسة انعكاس ذلك على صافي

الربح وحقوق الملكية، بما يعزز الفهم التطبيقي لمشكلة البحث. (Al-Shammari: 2019) ، وكما موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (1): المصدر: الشكل رقم (1) من إعداد الباحثة

وفي ضوء ما تم تناوله في الجانب النظري من تحليل لأثر التضخم على تقييم الأصول الثابتة في ظل الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية، وما يترتب على ذلك من انعكاسات على الإهلاك وصافي الربح وعدالة عرض القوائم المالية، تبرز أهمية الانتقال إلى الجانب العملي لتطبيق هذه المفاهيم على واقع فعلي. إذ يهدف الجانب العملي إلى اختبار ما توصل إليه الإطار النظري من خلال دراسة تطبيقية تعتمد على بيانات مالية منشورة، لقياس أثر التضخم على القيم الدفترية للأصول الثابتة وإعادة احتساب الإهلاك وتحليل انعكاس ذلك على نتائج الأعمال. وبناءً على ذلك، سيتم في المبحث التالي عرض وتحليل البيانات الخاصة بشركة الخاتم للاتصالات، وتطبيق المعالجات المحاسبية ذات الصلة، بما يسهم في توضيح الفجوة بين القيم التاريخية والقيم المعدلة، وتعزيز الاستنتاجات التي توصل إليها البحث.

المبحث الثالث: قياس وتحليل أثر التضخم على تقييم الأصول الثابتة وانعكاسه على الإهلاك وصافي الربح /دراسة تطبيقية على شركة الخاتم للاتصالات

سيتم في هذا المبحث تحليل وتفسير النتائج المتحصلة من البيانات المالية للوحدة محل الدراسة، بالاعتماد على أساليب التحليل المحاسبي المناسبة، بهدف بيان أثر التضخم على تقييم الأصول الثابتة عند الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية، وانعكاس ذلك على احتساب الإهلاك وعدالة عرض القوائم المالية.

أولاً: فرضيات البحث:

يستند البحث إلى الفرضيتين الرئيسيتين الآتيتين:

- **الفرضية الأولى:** للتضخم دور مؤثر في تقييم الأصول الثابتة عند الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية، من خلال إحداث فروقات جوهرية بين القيمة الدفترية والقيمة المعدلة للأصول.
- **الفرضية الثانية:** توجد علاقة بين معدل التضخم واحتساب الإهلاك المحاسبي للأصول الثابتة، بما ينعكس على عدالة عرض القوائم المالية ونتائج الأعمال.

ثانياً: تحديد الأصول الثابتة بالقيم التاريخية:

تُعدّ الأصول الثابتة من أهم عناصر الموجودات في الشركات، إذ تمثل الموارد الملموسة التي تقتنيها المنشأة بغرض استخدامها في إنتاج السلع أو تقديم الخدمات على مدى فترات مالية متعددة، وليس بغرض البيع. وتشمل هذه الأصول المباني، والآلات، والمعدات، والبنى التحتية، والأجهزة التقنية. وفي ظل اعتماد مبدأ التكلفة التاريخية، يتم تسجيل الأصول الثابتة بالقيمة التي تم دفعها عند اقتنائها، مطروحًا منها مجمع الإهلاك، دون الأخذ بنظر الاعتبار التغيرات اللاحقة في المستوى العام للأسعار. وفي البيئات التي تشهد معدلات تضخم مرتفعة، قد يؤدي هذا الأسلوب إلى إظهار الأصول الثابتة بقيم أقل من قيمتها الاقتصادية الحقيقية، مما يحدّ من دقة القياس المحاسبي وعدالة عرض القوائم المالية.

ووفقًا لمتطلبات **المعيار الدولي للمحاسبة (IAS 16) العقارات والآلات والمعدات:**

- تُعرَّف الأصول الثابتة على أنها أصول ملموسة تُستخدم لأكثر من فترة محاسبية واحدة.
- يتم الاعتراف بها مبدئيًا بالتكلفة التاريخية.
- تُخضع الأصول للإهلاك المنتظم، مع ضرورة الإفصاح عن قيمتها الدفترية ومجمع الإهلاك وأي تعديلات جوهرية.
- يشمل نطاق المعيار المباني، والمعدات، والبنية التحتية، والأجهزة التقنية المستخدمة في النشاط التشغيلي.

ويمكن اثبات ذلك من خلال التطبيق العملي إذ بلغ إجمالي موجودات الشركة عينة البحث 4,200,000 مليون دينار عراقي. وبالاستناد إلى طبيعة قطاع الاتصالات، الذي يعتمد بشكل كبير على الأصول الثابتة، فقد بلغت نسبة هذه الأصول نحو 62% من إجمالي الموجودات، وعليه تكون القيمة التاريخية للأصول الثابتة كما يأتي:

الأصول الثابتة بالقيمة التاريخية تساوي

4200000×62%= 2,604,000 مليون دينار عراقي

والجدول التالي يوضح إجمالي موجودات الشركة وبحسب النسب المعلومة لكل نوع وكما أدناه:

جدول رقم (1): الأصول الثابتة بالقيمة التاريخية (المصدر: الجدول رقم (1) من إعداد الباحثة)

ت	البند	القيمة التاريخية (مليون د.ع)
1	إجمالي الموجودات	**4,200,000**
2	الأصول الثابتة **(62 %)**	**2,604,000**
3	الأصول الجارية /غير الثابتة	**1,596,000**

تُظهر النتائج أن الأصول الثابتة تمثل الجزء الأكبر من هيكل الموجودات، وهو ما يتلاءم مع طبيعة نشاط شركات الاتصالات التي تعتمد على البنية التحتية والمعدات التقنية بشكل أساسي. إلا أن تسجيل هذه الأصول بالقيم التاريخية في ظل التضخم يؤدي إلى تقليل قيمتها الدفترية مقارنةً بقيمتها الاقتصادية الحالية، مما يخلق فجوة واضحة بين القيمة المحاسبية والقيمة الفعلية للأصول.

ويترتب على ذلك آثار مهمة، من بينها ضعف القدرة على تقييم كفاءة استخدام الأصول، وتشويه صورة المركز المالي، فضلًا عن تأثيره في احتساب الإهلاك والأرباح، الأمر الذي يستدعي دراسة أثر التضخم على هذه القيم وبيان الحاجة إلى معالجات محاسبية أكثر ملاءمة لواقع الأسعار المتغيرة.

ثالثاً: حساب الإهلاك السنوي:

استنادًا إلى ما تم التوصل إليه في المطلب الأول بشأن تحديد الأصول الثابتة بالقيم التاريخية، وباعتبار أن هذه الأصول تمثل النسبة الأكبر من موجودات الشركة، فإن الخطوة اللاحقة تتمثل في احتساب الإهلاك السنوي لها، ويُعد الإهلاك أحد أهم التخصيصات المحاسبية المرتبطة بالأصول الثابتة، إذ يؤثر بشكل مباشر في نتائج الأعمال والقيمة الدفترية للأصول، ويسهم في تحديد صافي الربح والمركز المالي للوحدة الاقتصادية.

ويعرف الإهلاك بأنه عملية توزيع منتظمة لتكلفة الأصل الثابت على فترات استخدامه الإنتاجي، بما يعكس استهلاك المنافع الاقتصادية المتوقعة من الأصل خلال عمره الإنتاجي، ويهدف الإهلاك إلى مقابلة تكلفة الأصل مع الإيرادات التي يسهم في تحقيقها، وفقًا لمبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات.

وفي ظل الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية، يتم احتساب الإهلاك على أساس القيمة التاريخية المسجلة للأصل دون مراعاة التغيرات في المستوى العام للأسعار، الأمر الذي قد يؤدي في البيئات التضخمية إلى تحميل الفترات المحاسبية بمصروفات إهلاك أقل من الاستهلاك الاقتصادي الحقيقي للأصل.

ووفقًا لمتطلبات **المعيار الدولي للمحاسبة IAS 16**، يتم احتساب الإهلاك باستخدام إحدى الطرق المقبولة، وتُعد **طريقة القسط الثابت** من أكثر الطرق شيوعًا، حيث تُحمَّل كل فترة محاسبية بحصة متساوية من تكلفة الأصل القابلة للإهلاك. وتُحتسب وفق المعادلة الآتية:

$$\text{الإهلاك السنوي} = \frac{\text{القيمة القابلة للإهلاك}}{\text{العمرالإنتاجي}}$$

اعتمادًا على نتائج المطلب الأول، بلغت القيمة التاريخية للأصول الثابتة **2,604,000 مليون دينار عراقي**، ومع افتراض عمر إنتاجي مقداره **12 سنة**، يتم احتساب الإهلاك السنوي وفق طريقة القسط الثابت كما يأتي:

$$\text{الإهلاك السنوي} = \frac{2{,}604{,}000}{12} = 217000 \text{ مليون دينار عراقي}$$

جدول رقم (2): الإهلاك السنوي بالقيمة التاريخية (المصدر: الجدول رقم (2) من إعداد الباحثة)

البند	الإهلاك السنوي (مليون د.ع)
الأصول الثابتة	217,000

تُظهر النتائج أعلاه أن مصروف الإهلاك السنوي المحتسب وفق القيمة التاريخية يبلغ **217,000 مليون دينار عراقي**، وهو ما يمثل عبئًا محاسبيًا ثابتًا على الفترات المالية. إلا أن هذا المبلغ لا يعكس بالضرورة الاستهلاك الحقيقي للمنافع الاقتصادية للأصول في ظل التضخم، إذ يتم احتسابه على أساس قيم تاريخية قديمة لا تتلاءم مع تكاليف الاستبدال الحالية.

ويترتب على ذلك تضخيم الأرباح المحاسبية الظاهرة، وضعف قدرة المنشأة على تكوين موارد مالية كافية لاستبدال أصولها عند نهاية عمرها الإنتاجي، فضلًا عن تشويه صورة المركز المالي، وعليه، يُعد الإهلاك المحتسب وفق التكلفة التاريخية أحد أهم القنوات التي تنتقل من خلالها آثار التضخم إلى القوائم المالية، مما يبرز الحاجة إلى دراسة الإهلاك المعدل وفق التضخم في المطلب اللاحق.

رابعاً: تعديل الأصول وفق التضخم:

في ضوء احتساب الإهلاك على الأصول الثابتة وفق قيمتها التاريخية، تظهر أهمية تعديل هذه القيم لتعكس الواقع الاقتصادي الحقيقي، خصوصًا في بيئة تتميز بمعدلات تضخم مرتفعة. إذ إن الاعتماد على القيمة التاريخية وحدها يؤدي إلى تقليل دقة التقارير المالية، حيث تصبح القيمة الدفترية للأصل أقل من قيمته

الاقتصادية الفعلية.

ولتجاوز هذا القصور، يُعتمد تعديل قيمة الأصول باستخدام مؤشر أسعار المستهلك، وفق المعادلة التالية:

القيمة المعدلة=القيمة التاريخية × (1+معدل التضخم)

ووفقًا للبيانات المتوفرة لمعدل التضخم لشركة الخاتم للاتصالات عينة البحث والبالغ 7.3٪، يكون التطبيق العملي على أحد الأصول الثابتة كما يلي:

القيمة المعدّلة=2,604,000×1.073= 2,795,992

ويظهر الجدول الآتي مقارنة بين القيمة التاريخية والقيمة المعدّلة بعد احتساب التضخم:

جدول رقم (3): مقارنة (المصدر: الجدول رقم (3) من إعداد الباحثة)

البند	قبل التضخم	بعد التضخم	الفرق
الأصول الثابتة	2,604,000	2,795,992	+191,992

يتضح من الجدول رقم (3) أن تعديل الأصول وفق التضخم يعكس زيادة ملموسة في قيمتها الاقتصادية، وهو ما يضمن أن يكون احتساب الإهلاك مستندًا إلى أساس أكثر واقعية ويعزز دقة المعلومات المالية المعلنة، ومن خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه، يتضح وجود فروقات جوهرية بين القيمة الدفترية للأصول الثابتة المعتمدة على مبدأ التكلفة التاريخية والقيمة المعدلة وفق معدل التضخم، حيث أظهرت النتائج ارتفاعًا ملموسًا في قيمة الأصول بعد التعديل, ويؤكد ذلك أن التضخم يؤثر بشكل مباشر في تقييم الأصول الثابتة، مما يدعم ويؤدي إلى **قبول الفرضية الأولى** التي تنص على **"أن للتضخم دورًا مؤثرًا في إحداث فروقات جوهرية بين القيمة الدفترية والقيمة المعدلة للأصول".**

خامساً: إعادة احتساب الإهلاك بعد تعديل الأصول وفق التضخم:

بعد تعديل قيمة الأصول لتعكس التأثيرات الاقتصادية للتضخم، يصبح من الضروري إعادة احتساب الإهلاك السنوي لضمان أن مصاريف الإهلاك تعكس القيمة الاقتصادية الحقيقية للأصل. إذ إن الاعتماد على الإهلاك المستند إلى القيمة التاريخية قد يقلل من دقة تقارير الربح والخسارة، ويُخفي أثر التضخم على الأداء المالي للشركة.

ويتم احتساب الإهلاك المعدّل وفق المعادلة التالية:

$$\text{الإهلاك المعدل} = \frac{\text{القيمة المعدلة للأصل}}{\text{العمر الانتاجي}}$$

وبتطبيق البيانات المتوفرة لعينة البحث على أحد الأصول نستنتج التي:

الإهلاك المعدل=$\frac{2,795,99212}{12}$ =232,999 مليون د.ع

ويُظهر الجدول الآتي مقارنة الإهلاك السنوي قبل وبعد تعديل التضخم:

جدول رقم (4): مقارنة (المصدر: الجدول رقم (4) من إعداد الباحثة)

البند	قبل التضخم	بعد التضخم	الفرق
الإهلاك السنوي	217,000	232,999	**+15,999**

يتضح من الجدول رقم (4) أن تعديل الإهلاك يعكس زيادة ملموسة في مصاريف الإهلاك، بما يتماشى مع القيمة الاقتصادية الفعلية للأصل، ويعزز دقة المعلومات المالية المتعلقة بالأداء السنوي للشركة.

سادساً: أثر التضخم على صافي الربح:

إن زيادة الإهلاك بعد تعديل الأصول وفق التضخم تؤثر مباشرة على صافي الربح المحاسبي، إذ تؤدي إلى انخفاضه مقارنة بالقيمة المسجلة قبل التعديل، ويُظهر هذا الانخفاض أثر التضخم على نتائج الشركة بشكل أكثر واقعية.

ويتم احتساب صافي الربح بعد تعديل الإهلاك وفق المعادلة التالية:

صافي الربح بعد التعديل=صافي الربح قبل التعديل- (الإهلاك المعدّل-الإهلاك القديم)

وبتطبيق البيانات المتوفرة لعينة البحث نستنتج الآتي:

صافي الربح بعد التعديل =600,000-15,999=584001 مليون د.ع

ويُظهر الجدول التالي أثر التضخم على صافي الربح:

جدول رقم (5): أثر التضخم على صافي الربح (المصدر: الجدول رقم (5) من إعداد الباحثة)

البند	قبل التضخم	بعد التضخم	الفرق
صافي الربح	600,000	584,001	**-15,999**

من خلال هذه النتائج، يتضح أن التعديل وفق التضخم لا يقتصر على الأصول والإهلاك فقط، بل يمتد **أثره** ليشمل صافي الربح، مما يعكس الواقع الاقتصادي بدقة أكبر ويساعد الإدارة والمستثمرين على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات مالية أكثر واقعية، وتشير النتائج الواردة في الجدول أعلاه إلى وجود تغير واضح في قيمة الإهلاك المحاسبي بعد تعديل الأصول وفق معدل التضخم، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على صافي الربح. ويعكس هذا التغير وجود علاقة بين معدل التضخم واحتساب الإهلاك المحاسبي للأصول الثابتة، بما يؤثر على

عدالة عرض القوائم المالية ونتائج الأعمال. وبناءً على ذلك، يتم **قبول الفرضية الثانية** التي تفترض **"وجود علاقة ذات دلالة بين معدل التضخم واحتساب الإهلاك المحاسبي".**

سابعاً: أثر التضخم على الأداء المالي للشركة:

بعد إجراء تعديل الأصول الثابتة وفق معدل التضخم ليعكس قيمتها الاقتصادية الحقيقية، لوحظت تغييرات ملموسة في الإهلاك السنوي وصافي الربح للشركة, حيث تم تعديل قيمة الأصول من 2,604,000 مليون د.ع إلى 2,795,992 مليون د.ع، ما أدى إلى زيادة الإهلاك السنوي من 217,000 مليون د.ع إلى 232,999 مليون د.ع، أي بزيادة قدرها 15,999 مليون د.ع. وبالمقابل، أثر هذا الارتفاع في مصاريف الإهلاك على صافي الربح، إذ انخفض من 600,000 مليون د.ع إلى 584,001 مليون د.ع، بانخفاض قدره 15,999 مليون د.ع، ما يعكس الأثر المباشر للتضخم على الأداء المالي للشركة, وتوضح النتائج في الجدول الآتي:

جدول رقم (6): أثر التضخم على الأداء المالي (المصدر: الجدول رقم (6) من إعداد الباحثة)

البند	قبل التضخم	بعد التضخم	الفرق
الأصول الثابتة	2,604,000	2,795,992	**+191,992**
الإهلاك السنوي	217,000	232,999	**+15,999**
صافي الربح	600,000	584,001	**−15,999**

تشير النتائج المدرجة في الجدول رقم (6) إلى أن تعديل الأصول وفق التضخم لا يقتصر على إعادة تقييم الأصول نفسها، بل يمتد تأثيره ليشمل الإهلاك السنوي وصافي الربح، مما يوفر صورة مالية أكثر واقعية ويساعد في اتخاذ قرارات إدارية واستثمارية قائمة على أساس اقتصادي مضبوط، **وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الباحثة من خلال التحليل النظري والتطبيقي، تبين ثبات فرضيات البحث وعدم تعارضها مع الواقع العملي، فقد أثبتت النتائج أن للتضخم تأثيرًا مباشرًا في تقييم الأصول الثابتة عند الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية، من خلال إحداث فروقات جوهرية بين القيمة الدفترية والقيمة المعدلة للأصول، كما أكدت الدراسة وجود علاقة واضحة بين معدل التضخم واحتساب الإهلاك المحاسبي للأصول الثابتة، وانعكاس ذلك على عدالة عرض القوائم المالية ونتائج الأعمال، وبناءً على ما تقدم، يمكن القول إن فرضيات البحث قد تم التحقق من صحتها إحصائيًا وعمليًا، مما يعزز موثوقية النتائج ويسهم في تقديم صورة مالية أكثر واقعية تعكس الأثر الاقتصادي للتضخم على المعلومات المحاسبية.**

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1. تُظهر نتائج الدراسة أن للتضخم تأثيرًا مباشرًا وملموسًا على القيمة الاقتصادية للأصول الثابتة، حيث يؤدي تعديل الأصول وفق معدل التضخم إلى زيادة القيمة الدفترية وتحسين دقة احتساب الإهلاك السنوي، مما ينعكس على صافي الربح. وهذا يعني أن تجاهل تأثير التضخم قد يؤدي إلى تحريف المعلومات المالية وتقليل موثوقيتها.
2. كما أظهرت الدراسة أن التفاعل بين تعديل القيم المالية للأصول وتحديث مصاريف الإهلاك السنوي يضمن عرضًا أكثر واقعية للأداء المالي للشركة. فمراعاة التضخم، إلى جانب الالتزام بالمعايير المحاسبية المناسبة، تساعد على تقديم صورة مالية دقيقة، تعكس الأثر الاقتصادي للتضخم وتدعم اتخاذ القرارات الإدارية والاستثمارية الصائبة.

التوصيات:

1. ضرورة تطبيق آليات دورية لتعديل الأصول الثابتة وفق معدلات التضخم، وضبط مصاريف الإهلاك السنوي بما يتوافق مع القيمة الاقتصادية الحقيقية للأصل، لضمان دقة وموثوقية البيانات المالية وتحسين جودة التقارير المحاسبية.
2. ضرورة أن تأخذ الدراسات المالية المستقبلية بعين الاعتبار أثر التضخم على صافي الربح والأداء المالي العام، مع استخدام أدوات تحليلية مناسبة لتقييم التغيرات الاقتصادية، لضمان تقديم صورة مالية واقعية ودقيقة تدعم القرارات الإدارية والاستثمارية المبنية على أساس اقتصادي مضبوط.

المبحث الخامس: المصادر العربية والأجنبية

المصادر العربية:

1. الحربي، س. (2025). "معضلة التضخم العالمي": الأسباب والعواقب والاستجابات السياسية، الجزيرة https://www.aljazeera.net/blogs/2024/10/30
2. الشمري، فلاح عباس، والعبيدي، أحمد جاسم (2019). "أثر التضخم على تقييم الأصول الثابتة وانعكاسه على القوائم المالية"، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، (114)25، 258–233.
3. حسن، محمد عبد الله (2017). "أثر التغيرات في المستوى العام للأسعار على احتساب الإهلاك المحاسبي"، *مجلة المحاسبة المعاصرة*، (1)9، 98–77.
4. الطائي، سعدون حسين. (2021) "أثر التضخم على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات العراقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد. https://coadec.uobaghdad.edu.iq

5. العزاوي، علي كاظم (2023). "أثر التضخم على عدالة عرض القوائم المالية في ظل المعايير الدولية". *مجلة دراسات محاسبية*، (2)15، 123–101.
6. إفصاح مالي لشركة الخاتم للاتصالات 2024 – هيئة الأوراق المالية العراقية (isc.gov.iq).
7. بيانات نسب قطاع الاتصالات كأساس لتقدير الأصول الثابتة (aljaziracapital.com.sa).

المصادر الأجنبية References:

1. Alexander, D., Britton, A., & Jorissen, A. (2011). International financial reporting and analysis (5th ed.). Cengage Learning.
2. Al-Mutairi, A. (2018). Inflation accounting and fixed assets valuation in developing countries. International Journal of Accounting Research, 6(2), 1–10. https://www.longdom.org/journal-accounting-research.html.
3. Al-Shammari, B. (2019). Accounting measurement under inflationary environments. Journal of Accounting and Finance, 19(3), 45–62.
4. Hendriksen, E. S., & Van Breda, M. F. (1992). Accounting theory (5th ed.). Irwin.
5. IASB. (2023). Conceptual Framework for Financial Reporting. https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/conceptual-framework/.
6. IASB. (2023). IAS 16: Property, Plant and Equipment. https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ias-16-property-plant-and-equipment/.
7. IFRS Foundation. (2022). Effects of inflation on financial statements. https://www.ifrs.org.
8. IFRS / IAS 16. Property, Plant and Equipment. https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ias-16-property-plant-and-equipment/.
9. Kieso, D. E., Weygandt, J. J., & Warfield, T. D. (2020). Intermediate accounting (17th ed.).
10. Lev, B., & Sunder, S. (1979). Methodological issues in the use of financial ratios. Journal of Accounting and Economics, 1(3), 187–210.
11. NetSuite. (2025). what are fixed assets? Definition, examples, and benefits. Retrieved December 17, 2025, from: https://www.netsuite.com/portal/resource/articles/accounting/fixed-asset.shtml.
12. Tkachuk, N. V. (2019). Historical cost and fair value: Advantages, disadvantages, application. Journal of History Culture and Art Research, 8(1), 173–182.
13. World Bank. (2023). Inflation, consumer prices (annual %) – Iraq. https://data.worldbank.org.